عاهل السعودية الجديد ماهر في التأثير على سوق النفط

لندن – رويترز :

يتمتع العاهل السعودي الجديد بخبرة تمتد الى نحو عشر سنوات في السيطرة على أكبر احتياطيات للنفط الخام في العالم كما انه ماهر في استخدام النفوذ الذي تتمتع به المملكة في أسواق الطاقة العالمية.

ففي ظل الملك عبدالله بن عبدالعزيز ستستمر الرياض في اداء دورها السابق في التخفيف من حدة التقلبات في سوق النفط والذي كان قد تبناه كولي للعهد بعد اصابة الملك فهد بأزمة صحية عام 1995.

وقال بول هورسنل من باركليز كابيتال «ولي العهد الذي أصبح ملكا الان كان له دور كبير في وضع السياسة النفطية للسعودية. لذلك فمن المستبعد أن يحدث أي تغير كبير».

ورغم حرص المسؤولين السعوديين على عدم ذكر مستوى مستهدف لسعر النفط فإنهم يرون ان سعر 50 دولارا مرتفع جدا بما قد يلحق الضرر بالاقتصاد العالمي.

وفي محاولة للحفاظ على استمرار امدادات النفط في الاسواق العالمية رفعت الرياض انتاجها في الاشهر الاخيرة الى 9.5 مليون برميل يوميا لتصبح مسوءولة عن توريد 11 في المئة من الامدادات العالمية وليرتفع انتاج أوبك الى أعلى مستوى منذ 25 عاما.

وقال مصدر سعودي في أعقاب اعلان وفاة الملك فهد امس ان السعودية ستستمر في تلبية كل ما يطلبه العملاء. لكن رغم ارتفاع معدلات ضخ النفط من جانب دول أوبك وعلى رأسها السعودية فمازال سعر النفط قريبا من مستواه القياسي 62.10 دولار مع ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة وخاصة في اسيا مما حد من طاقة الانتاج الاحتياطية. تملك السعودية نسبة كبيرة من الطاقة الاحتياطية.

ومع الضغوط على الطاقة الانتاجية تزايدت ضغوط شركات النفط العالمية على كبار المنتجين لازالة الحواجز امام الاستثمار. لكن من المستبعد ان يخفف الملك عبدالله من تشدد الرياض فيما يتعلق بالمشاركة الاجنبية في قطاع النفط.

وقال مدير شركة نفطية غربية «ما من سبب يدعو عبدالله لتغيير سياسة قائمة في العقد الاخير. لذلك فان الوصول الى حقول النفط السعودية هو أقل ما يشغل بالنا الان». ويقول مسوءولون سعوديون ان خبرة شركة أرامكو السعودية والسيولة المتوفرة لديها تمكنها من تحديد وتيرة أعمال تطوير الصناعة النفطية إذ ان قطاع التنقيب والانتاج محظور على الشركات الاجنبية منذ السبعينات.

وتبلغ احتياطيات السعودية 264 مليار برميل. وتمثل ايرادات تصدير النفط ما يتراوح بين 90 و95 في المئة من اجمالي ايرادات التصدير في المملكة وما بين 70 و80 في المئة من اجمالي ايرادات الدولة.

وفي ضوء مخاوف الدول المستهلكة خرجت الرياض عن المألوف لطمانة الاسواق فيما يتعلق بالامدادات ووعدت بالحفاظ على طاقة احتياطية تتراوح بين 1.5 مليون ومليوني برميل يوميا.

واستخدمت الرياض هذه الطاقة الاحتياطية في زيادة الانتاج عام 2003 لتعويض نقص في انتاج فنزويلا ونيجيريا وللحد من ارتفاع الاسعار قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق.

وللحفاظ على الطاقة الاحتياطية ومجاراة نمو الطلب ستبدأ السعودية برنامجا تبلغ استثماراته 50 مليار دولار لزيادة الطاقة الانتاجية الى 15 مليون برميل يوميا من 11 مليون برميل في اليوم حاليا.

ونوقشت هذه الخطة في اجتماع عقده الملك عبدالله مع الرئيس الامريكي جورج بوش في مزرعته في تكساس في ابريل الماضي. وتستورد الولايات المتحدة نحو 1.6 مليون برميل في اليوم من النفط السعودي من اجمالي وارداتها البالغة نحو عشرة ملايين برميل يوميا.

وبينما تظل أهمية الاسواق في أمريكا الشمالية واوروبا قائمة بالنسبة للرياض فان شركة أرامكو السعودية تهدف لزيادة مبيعاتها في الاسواق الاسيوية التي تستهلك نحو 60 في المئة من اجمالي المبيعات السعودية من النفط الخام في الخارج أي نحو 4.5 مليون برميل في اليوم. وقد ساهم الملك عبدالله في تسهيل التعاملات بين أعضاء منظمة أوبك وخاصة فيما بين السعودية وايران ثاني أكبر منتج في المنظمة.

ولا تتردد السعودية في استخدام نفوذها لضمان تعاون المنتجين الاخرين من خارج أوبك اذا لزم الامر.

فعندما انخفضت أسعار النفط الى عشرة دولارات عام 1998 كان للملك عبدالله دور أساسي في تنظيم تخفيضات كبيرة في الانتاج من جانب الخروج والمكسيك وهما من غير أعضاء أوبك.

ومن انجازات الملك الجديد أيضا صياغة علاقات أقوى مع روسيا أكبر منافس للسعودية خارج أوبك ومع الصين أكبر الاسواق الجديدة المباشرة. وأسفرت جهوده عن توقيع صفقات مع شركات للتنقيب عن الغاز في السعودية التي تبلغ احتياطياتها منه 236 تريليون قدم مكعبة.

وكان الملك عبد الله فتح الباب للشركات الاجنبية لدخول قطاع الغاز السعودي عام 1998 عندما اختار ثمانية من أكبر شركات العالم للاستثمار في مشروع لفتح صناعة الغاز الطبيعي باستثمارات تبلغ 25 مليار دولار.

لكن خلافات ثارت حول الشروط التجارية ولم تتم الموافقة سوى على مشروع واحد تبلغ استثماراته مليارى دولار وتشارك فيه مجموعة شل وشركة توتال.

الملك عبدالله مع الرئيس الامريكي بوش خلال زيارته الاخيرة الى الولايات المتحدة

الملك عبدالله قد يعجل بالإصلاح الاقتصادي في السعودية

دبي–رويترز :

قال محللون امس ان الاصلاحات الاقتصادية المبدئية التي عملت على تنشيط الاقتصاد وأسواق المال في السعودية قد تتسارع وتيرتها الان بعد ان أصبح ولي العهد الامير عبدالله مهندس هذه الاصلاحات ملكا. وكان الملك عبدالله يدير شئون المملكة فعليا منذ المرض الذي ألم بالملك فهد منذ نحو عشر سنوات.

وخلال هذه الفترة أدت خطوات الخصخصة واصلاحات السوق وحوافز الاستثمار الى انتعاش نشاط القطاع الخاص في المملكة التي كانت سيطرة الدولة على الاقتصاد فيها هي العرف السائد.

وخلال عامين ارتفعت سوق الاوراق المالية في المملكة بنسبة 300 في المئة مع قيام جيل جديد من المستثمرين بتوجيه أموالهم الى الشركات المحلية التي تشهد أرباحها زيادة كبيرة بفضل صعود اسعار النفط والعقود المربحة التي كانت تحصل عليها المشروعات الحكومية من قبل.

وقال بشر بخيت من موءسسة بخيت للاستشارات المالية في الرياض «إذا نظرت الى السنوات الخمس الاخيرة مقارنة بالخمسين عاما الماضية فلا يمكن لاحد أن ينكر أن طفرة كبيرة حدثت في الاصلاحات الاقتصادية وأنها ستتسارع». والاصلاحات ضرورية إذ تقل أعمار 60 في المئة من سكان السعودية عن 18 عاما كما أن الثروة النفطية بالمملكة أكبر دول العالم المصدرة للنفط لن تدوم للابد ولذلك فإن ايجاد الوظائف للباحثين عن عمل من البنود التي تتصدر قائمة الاولويات.

وشهدت السنوات القليلة الماضية عدة اصلاحات تهدف لاقناع السعوديين بان الاستثمار في بلادهم مأمون ومربح. ويرى بعض الاقتصاديين أن هيئة سوق المال التي بدأت نشاطها العام الماضي نموذج لتنظيم أسواق المال في مختلف أنحاء الخليج.

وأدى اعلان تقارير أرباح منتظمة وتبني معايير محاسبية دولية الى زيادة الثقة بأن الدفاتر تعكس الاداء الحقيقي للشركات السعودية. كما ستزداد سهولة تدفق السلع والخدمات عندما تنضم المملكة لمنظمة التجارة العالمية هذا العام كما هو متوقع.

وتتعلق بعض العقبات الباقية أمام انضمام السعودية للمنظمة بمخاوف خاصة بالملكية الفكرية والمنتجات الغذائية وفقا لما ذكره اقتصادي كبير بأحد البنوك الكبرى في جدة. وقال الاقتصادي «سياسة الاصلاح ستستمر وأعتقد أنهم قد يزيدون من سرعتها في الاجل الطويل».

واجتذبت الحكومة موجات من رأس المال الاجنبي لتحديث قطاع الطاقة في السعودية لكنها أبقت في الوقت نفسه على شركة أرامكو السعودية المسوءولة عن انتاج النفط في أيدي الدولة.

وفي حين أن من المستبعد خصخصة شركة أرامكو يتوقع أن يستمر بيع موءسسات تابعة للدولة وذلك بعد سلسلة من الخطوات الناجحة لقيد شركات كبرى في سوق الاسهم منها الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) عملاق صناعة البتروكيماويات.

وقال الاقتصادي إن المسوءولين السعوديين يفكرون في طرح عدة موءسسات وسيعملون على تحقيق ذلك بالتدريج وإن دور القطاع الخاص سيتزايد تدريجيا.

وفتحت السعودية هذا العام قطاع الاتصالات أمام المنافسة ببيه تشغيل شبكة ثانية للهاتف المحمول.

وقال سايمون وليامز من وحدة ايكونوميست انتليجنس في لندن «الاصلاحات من هذا النوع كانت مستبعدة تماما قبل عشر سنوات».

وفي الوقت الحالي تشهد المملكة ازدهارا اقتصاديا بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط. وأدى ذلك الى التخفيف من حدة ضرورة اصلاح القطاع العام الذي يرى الكثير من السعوديين فيه مصدرا مضمونا للوظائف.

ويقول بعض منتقدي الحكومة إن أي خطوات أخرى للتنمية الاقتصادية ستتوقف ما لم يتم تنفيذ اصلاحات دبمقراطية واجتماعية تزيد من جاذبية البلاد للشركات والمستثمرين الاجانب والزائرين. لكن محللين يقولون ان الملك عبدالله سيحظو بحذر حتى يتجنب اي ردود فعل غير مرغوبة من جانب أعضاء الاسرة الحاكمة أو الزعماء الدينيين الذين يتمتعون بنفوذ كبير.

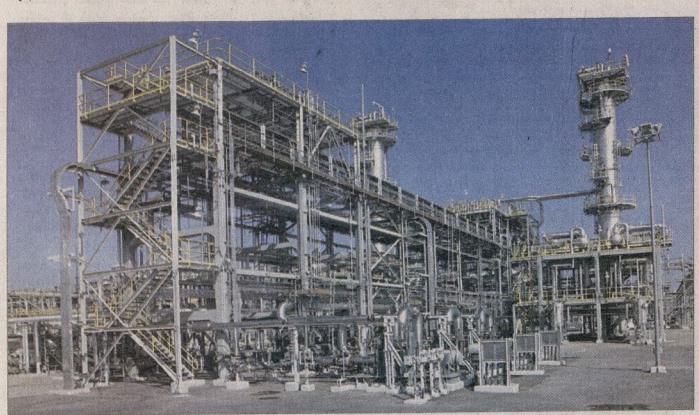

محطة التقطيف لانتاج البترول بالقرب من الدمام. «رويترز»

انتعاش الأسهم في أوائل المعاملات

دبي – ا ف ب:

انتعشت الاسهم السعودية بعد انخفاضها في أوائل المعاملات امس في أعقاب وفاة الملك فهد وذلك بفضل توقعات بانتقال السلطة بسلاسة الى ولي العهد الامير عبدالله.

وانخفض المؤشر الرئيسي للسوق السعودية بنسبة 5.6 في المئة قبل ان يتم وقف التداول لفترة وجيزة وبعد استئناف التداول انخفض المؤشر 1.06 في المئة الى 13048.56 نقطة بحلول الساعة 0900 بتوقيت جرينتش.

وهبط سهم الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) أكبر الشركات المقيدة في سوق الاسهم السعودية بنسبة 1.1 في المئة الى 1322 ريالا.

وانخفض مؤشر سوق دبي المالي 1.9 في المئة في الامارات بينما استقر مؤشر البورصة الكويتية دون تغيير تقريبا.

وشهدت أسواق الاسهم في الامارات ارتفاعا كبيرا في العامين الاخيرين بفضل ارتفاع أسعار النفط الى مستويات قياسية مما دعم أرباح الشركات وزاد من الاقبال على الاستثمار في البورصات.

الرياض تتعهد بضمان استقرار السوق النفطية

عواصم – وكالات:

اعلن مسؤول نفطي سعودي ان المملكة العربية السعودية التي تعد المنتج والمصدر الاول للنفط الخام في العالم ستستمر في توفير الامداد الضروري للسوق النفطية العالمية بعد وفاة العاهل السعودي الملك فهد.

وقال المسئول الذي طلب عدم كشف اسمه ان السعودية «لن تغير من سياستها البترولية وستعمل على توفير الامدادات الكافية من البترول للاسواق العالمية والحرص على عدم حصول تذبذب».

وتنتج المملكة حاليا حوالى 9.5 مليون برميل في اليوم وتؤكد انها تملك قدرة انتاجية اضافية بمقدار 1.5 مليون برميل في اليوم.

في طهران قال وزير النفط الايراني بيجن زنغنه امس إن ارتفاع أسعار النفط نتيجة وفاة الملك فهد عاهل السعودية أمر عارض وإن من المستبعد أن تتغير السياسة النفطية للمملكة.

وقال زنغنه لوكالة انباء الطلبة الايرانية «الصدمة التي سرت في السوق نتيجة وفاة الملك فهد ستكون مؤقتة». واضاف قائلا «نظرا لان ولي العهد السعودي كان يدير سياسة السعودية فمن الطبيعي الا يكون هناك تغيير في سياسة البلاد.» وارتفع الخام الامريكي الخفيف 50 سنتا الى 61.07 دولار للبرميل بعد اقترابه من أعلى مستوى في ثلاثة اسابيع عند 61.23 دولار للبرميل.

وقال مصدر اخر بصناعة النفط السعودية «السعودية ستواصل امداد زبائنها بما يحتاجونه (في ظل العاهل الجديد الملك عبدالله)». لكن معدل الانتاج المرتفع للسعودية لم ينجح في كبح جماح موجة الصعود القوية لاسعار النفط التي وصل فيها الخام الامريكي مؤخرا الى اكثر من 61 دولارا للبرميل بعد أن اثارت مشاكل في مصافي النفط الامريكية المخاوف من نقص الامدادات.

وقال مصدر سعودي لرويترز «انا واثق من ان شيئا لن يتغير فيما يتصل بسياسة النفط السعودية.»وتفضل السعودية رؤية أسعار النفط دون 50 دولارا للبرميل وهو مستوى يعتبر أعلى من اللازم لاقتصاد عالمي قوي.

بموازاة ذلك قالت وكالة موديز انفستورز سيرفيس للتصنيفات الائتمانية امس ان وفاة الملك فهد لن يكون لها تاثير على تصنيف الدين السيادي لاكبر دولة مصدرة للنفط في العالم.

وقال تريستان كوبر نائب رئيس مجموعة المخاطر السيادية في وكالة موديز في لندن «لا نتوقع ان يكون لوفاة الملك فهد أي عواقب على التصنيف الائتماني (للسعودية). كان الامر متوقعا منذ وقت طويل واخذناه في الاعتبار».

واضاف كوبر قائلا «مصدر القوة الرئيسي للسعودية هو انها اكبر مصدر للنفط في العالم. ولست أرى أي تغيير في السياسة الخارجية للسعودية بسبب الوفاة.» وتمنح وكالة موديز السعودية تصنيف (بي.ايه.ايه/2) بينما تمنح وكالتا ستاندرد اند بورز وفيتش للتصنيفات الائتمانية البلاد تصنيف (ايه).